

التشيكولات، ومحاربة الضغط على بعض الشهود لحملهم على تغيير افادتهم، وإخفاء بيّنات وأدلة تتعلق بالتحقيق وتقديم الرشوة لتضيق صفقات بيع غير قانونية. ونسبت الشرطة اليه، على وجه التحديد، بيع ماساحته ٤٤٦ دونماً من الأرض في مسّة وماتتي كزيم وكلاءهم اللتين كانتا قيد البناء في الضفة الغربية، دون ان يكون لديه اثباتات تخوله ذلك، لساحية ملكيته للأرض (معاريف، ١٢/٢/١٩٨٥).

وكرد للجميل، ومقابل المعلومات الكثيرة والهامة التي قدمها احمد عودة الى الشرطة، عن المتورطين في عمليات بيع وشراء الأراضي بشكل مخالف للقانون، اقدم ضباط كبار من الوحدة القطرية لمكافحة الجرائم الخطيرة في شرطة اسرائيل، على مد يد العون الى عودة في قضايا اخرى كانت مقدمة ضده، مما حال دون محاكمته، مع انه كان صدر قرار من احدى المحاكم بإحالاته الى المحاكمة (معاريف، ١٢/٢/١٩٨٥).

وادت اعترافات عودة الى تشعب التحقيق، والى زخم في سيره في قضايا كانت لدى الشرطة مجرد شبهات حولها، تدور حول اقدام بعض الشخصيات واصحاب المشاريع الخاصة في مجالات البناء وامتلاك وبيع الأراضي في اكثر من مستوطنة اسرائيلية. على عقد صفقات شراء وبيع غير قانونية (انظر معاريف، ١٢/٢/١٩٨٥، و يديعوت احرونوت، ١٥/١٢/١٩٨٥). وباستئناف الشرطة للتحقيق، بناء على الشبهات التي كانت قائمة، مضافة اليها الاعترافات التي ادلى بها احمد عودة، بدأت السبحة تكرر. وذكرت صحيفة معاريف (١٢/٢/١٩٨٥)، في هذا الصدد، ان الشرطة استصدرت اوامر تمنع المشتبه بتورطهم في تلك الصفقات من مغادرة البلاد.

ومن ناحية اخرى، وفي اطار الشبهات التي كانت لدى الشرطة، قامت الوحدة القطرية لمكافحة الجرائم الخطيرة في شرطة اسرائيل، بالتحقيق مع العميد (احتياط) يعقوب عكنين المدير السابق لادارة عقارات اسرائيل، وكذلك مع رجل الاعمال شموئيل عينايف من بلدة سفيون الواقعة شرق تل

ابيب. وتذكر معاريف (١١/٢٧/١٩٨٥) ان التحقيق مع الاثنین المذكورين اعلاه، دار بشأن مبيعات الأراضي في الضفة الغربية التي تمت عندما كان عكنين حديراً لمديرية عقارات اسرائيل. كذلك حققت الشرطة في العلاقة التي كانت تربطهما باحمد عودة، الذي كان عينايف شريكاً له في بعض صفقات شراء وبيع الأراضي في الضفة الغربية، بطرق غير قانونية.

وادت تلك التحقيقات الى اصدار امر باعتقال شموئيل عينايف، بعد ان ثبت للشرطة تورطه في عمليات شراء وبيع الأراضي خلافاً للقانون، وتقدمه رشوة مالية لمساعد نائب وزير الزراعة السابق، آفي تسور، لتسهيل نشاطاته في هذا المجال (دافار، ١٩/١٢/١٩٨٥).

وعلى خلفية الشبهات بوجود علاقات بين بعض تجار وسماسرة الأراضي اليهود وبين شخصيات مسؤولة في الليكود، وما ذكر عن تدهيم بعض هؤلاء تهربات مالية لصندوق الليكود، قامت الشرطة بافتحام شسودات رئيس (مقر حزب حيروت) في تل ابيب، بعد الحصول على اذن من الجهات المختصة بذلك، بحثاً عن وثائق تعزز الشبهات القائمة بشأن وجود علاقات مشبوهة بين المتورطين في صفقات البيع المزورة وبين شخصيات في الليكود (يديعوت احرونوت، ١٢/١٢/١٩٨٥). وذكرت صحيفة دافار، (١٢/١٢/١٩٨٥) ان الوثائق التي عثرت عليها الشرطة هناك، تؤكد وجود علاقات ودية وطيدة بين بعض التجار وسماسرة الأراضي وبين نائب وزير الزراعة السابق، ميخائيل ديكل، وذكرت صحيفة دافار، (١٢/١٢/١٩٨٥). ان الشرطة استجوبت كلاً من امين صندوق حركة حيروت، ايتان لغني، وممثل حزب الاحرار في امانة صندوق الليكود، متاحيم عتسمون. وفي اطار ذلك، طلبت الشرطة منهما ابراز وثائق وايصالات تتعلق بالتبرعات التي حصل عليها الليكود في اثناء حملة الانتخابات الاخيرة.

من غندي الى تسور... فديكل

في اعقاب اعتقال الشرطة للمقاوم ابراهام